



بيان

بتاريخ 10 مارس 2020، أشرف السيد وزير العدل، حافظ الأختام، بمقر وزارة العدل، على تنصيب ورشات العمل المكلفة بإعادة النظر في المنظومة التشريعية والتنظيمية وفقا لخارطة طريق قطاع العدالة المدرجة ضمن مخطط عمل الحكومة تنفيذيا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية.

يتعلق الأمر بالورشات الآتية :

- ورشة خاصة بقانون الإجراءات الجزائية،
- ورشة خاصة بمحكمة الجنايات،
- ورشة خاصة بقانون العقوبات،
- ورشة خاصة بقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين،
- ورشة خاصة بالقانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،
- ورشة خاصة بالقانون المدني،
- ورشة خاصة بقانون الإجراءات المدنية والإدارية،
- ورشة خاصة بالقانون التجاري.

وقد جرت عملية التنصيب بحضور رؤساء الورشات. وبهذه المناسبة أَلحَّ السيد وزير العدل، حافظ الأختام على ضرورة انجاز العمل المطلوب انطلاقا من الواقع الجزائري مع الاستفادة من تجارب غيرنا ومن التشريع المقارن بأنظمته المتنوعة كما شدّد على ضرورة توسيع الاستشارة لتشمل المهن القانونية وشركاء العدالة والجامعيين والمؤسسات ذات العلاقة.